

الجمعية العامة



Distr.
GENERAL

A/42/507
28 August 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ٨٠ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الפלستينيين في الشرق الأدنى

اللاجئون الفلسطينيين في قطاع غزة

تقرير الأمين العام

١ - هذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة عملاً بقرارها ٦٩/٤١ هاء المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، الذي كررت فيه الجمعية العامة مطالبتها بأن تكف إسرائيل عن ترحيل اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة وإعادة توطينهم وعن تدمير مآويهم ، ورجت فيه من الأمين العام أن يقدم إليها ، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وقبل افتتاح دورتها الثانية والأربعين ، تقريراً عن امتثال إسرائيل لهذا القرار .

٢ - وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة لفت فيها النظر إلى مسؤوليته عن تقديم تقارير بموجب القرار ، وطلب إلى الممثل الدائم أن يبلغه ، في موعد غايته ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، بآلية خطوات تكون حكومته قد اتخذتها أو تتوخى اتخاذها تنفيذاً لأحكام القرار المتعلقة بذلك .

• A/42/150

*

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، رد الممثل الدائم لاسرائيل بما يلي :

"إن موقف حكومة اسرائيل من هذا القرار مبين في الردود السنوية المتعاقبة المقدمة الى الامين العام في السنوات الاخيرة . وتضمن تقرير الامين العام المؤرخ في ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ (A/41/564) أحدث هذه الردود . وبالإضافة الى ذلك ، كرر ممثل اسرائيل في اللجنة السياسية الخاصة بالإعراب عن موقف اسرائيل في البيان الذي أدلى به في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ (A/SPC/41/SR.14) .

"إن هذا القرار محرف وغير متوازن وخال من الدقة وتعتمد مقدموه تجاهل تحسن الاحوال المعيشية في قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ . ولا يذكر القرار ٦٩/٤١ هاء الزيادة البالغة نسبتها ١٣٠ في المائة في عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس في قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ ، كما لا يذكر انخفاض معدل الامية بين سكان قطاع غزة بنسبة ٢٥ في المائة منذ عام ١٩٦٧ . وعلاوة على ذلك ، لا يذكر النهوض الشامل بالرعاية الصحية أو تحسين الخدمات البيئية - ومنها توفير المياه والمجاري وتصريف الفضلات . ويواصل مقدمو القرار ٦٩/٤١ هاء ، بالركون الى إغفال هذه الحقائق ، تحريف قرارات الجمعية العامة لأغراض الدعاية .

"وفضلا عن ذلك ، استهلت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ مشاريع للتنمية المجتمعية في منطقة غزة مكّنت أكثر من ١٠ ٠٠٠ أسرة من مغادرة مخيمات اللاجئين والانتقال الى مناطق سكنية جديدة . وهذه المشاريع جزء من برنامج إعادة التأهيل الاختيارية للاجئين ، وتتزايد شعبيتها لدى اللاجئين لأنها تحسّن أحوال معيشتهم ماديا . وقد اعترف كل من الامين العام والمفوض العام للاونروا في تقريره (A/40/613 و A/40/13) بدور اسرائيل الايجابي في بدء مشاريع الاسكان هذه" .

٤ - وتستند المعلومات التالية المتعلقة بامتثال اسرائيل لقرار الجمعية العامة ٦٩/٤١ هاء الى تقارير وردت من المفوض العام للاونروا .

٥ - هدمت السلطات الاسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير ١٢ غرفة إيواء ، وتأثرت بذلك أربع من أسر اللاجئين قوامها ٢٣ شخصا . وكانت أسر اللاجئين المعنية قد شيدت بعض هذه الغرف في حين شيدت الوكالة الغرف الأخرى . وفيما يلي تفاصيل ذلك :

(أ) في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٧ هُدمت غرفتا إيواء شيدتهما الوكالة في المجموعة نون/١٠٥ في مخيم رفح ، بالإضافة الى ثمانى غرف خاصة في تل السلطان ، وذلك كإجراء عقابي .

(ب) في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٦ هُدمت غرفتا إيواء (بنتهما الاسرة المعنية) في المجموعة ياء/٤٠/٤٧١ في مخيم خان يونس تقطنهما أسرة لاجئة واحدة تتألف من عشرة أشخاص ، وذكر أن ذلك كان بدعوى أن تشييدهما يخالف أنظمة البناء .

٦ - تتابع الوكالة مع السلطات الاسرائيلية مسألة إعادة اسكان اللاجئين الذين ما زالوا متضررين من عمليات التدمير التي جرت في عام ١٩٧١ في قطاع غزة . وقد أشار تقرير السنة الماضية الى وضع ٨٧ أسرة تدخل في عداد الفئات التي تعيش في ظروف عسيرة (انظر A/41/564 ، الفقرة ٦) . وكانت الحالة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ كما يلي : ظلت ١٤ أسرة من هذه الاسر ال ٨٧ تعيش في ظروف عسيرة ، وبقيت ١٨ أسرة أخرى تقيم في مساكن غير مرضية (مساكن غير كافية) ، وكانت هناك ٢٧ أسرة تقيم في مساكن مرضية (كافية) ، و ١٨ أسرة أخرى اشترت قبل ذلك منازل في مشاريع ترعاها السلطات الاسرائيلية . وجرى التحقق عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير من حالة ١٤ أسرة تعيش في ظروف عسيرة . ورغم التأكيدات المتكررة من السلطات الاسرائيلية بأنها ستعيد اسكان تلك الاسر ، لم يحرز أي تقدم يذكر . وتواصل السلطات طمأنة الوكالة بأن هناك حلا موضوعا وأنه سينفذ بأسرع وقت ممكن .

٧ - وتلقى المفوض العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير المعلومات التالية عن تدمير السلطات الاسرائيلية لماوي للاجئين بدعوى أنها بنيت على أراضي الدولة خارج حدود المخيمات دون الحصول بطريقة صحيحة على اذن بذلك :

(١) أشار في الفقرة ٧ (١) من تقرير السنة الماضية (A/41/564) الى أن السلطات الاسرائيلية طلبت من عدة أسر تسكن في المشارف الشمالية لمخيم جباليا أن تزيل بعض التوسعات في ماويها ، وأن هذه الاسر عرضت الامر بعد ذلك على المحكمة العليا باسرائيل فحكمت ضدها . ولم تحدث أعمال تدمير حتى الآن ، ولو أن الماوي قد عزلت بعد أن وضعت الجرافات الالية رمالا حول مبانيها . وقد أجرت السلطات الاسرائيلية مناقشات مع بعض أعضاء هذه المجموعة .

(ب) ومن بين الاسر الخمس والثلاثين التي هدمت مأويها على مشارف مخيم الشاطئ في عام ١٩٨٣ (انظر A/41/564 ، الفقرة ٧ (ب)) ، استلمت ١٥ أسرة قطع أرض في مشروعين للاسكان في الشيخ رضوان أو بيت لاهيا . وغادرت ثلاث من الاسر العشريين المتبقية منطقة مخيم الشاطئ ، واشترت أسرة واحدة قطعة أرض خارج منطقة المشروعين وانتقلت أسرة أخرى لتقيم مع أقارب لها . وتسكن خمس عشرة أسرة في مأوي مؤقتة بنتها بنفسها إما في نفس الموقع أو قربه . وذكرت السلطات الاسرائيلية أنها ستكون على استعداد للنظر في تخصيص أراض في مشروع اسكان للاسر التي لم يتم إعادة اسكانها ، إلا أن ذلك لن يكون في مشروع الشيخ رضوان ، وهو المشروع الاقرب الى الموقع .

٨ - وأشار تقرير السنة الماضية الى بعض أسر اللاجئين في المجموعة فاء من مخيم رفح ، التي وافقت ، بناء على اقتراح السلطات الاسرائيلية ، على الانتقال الى مشروع الاسكان في تل السلطان (A/41/564 ، الفقرة ٨) . وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، كانت قد خصمت لمعظم الاسر المعنية قطع أرض غير أن هذه الاسر ظلت تقيم ، ريثما تبني مساكن على تلك الاراضي ، في مأويها التي عزلت بجرف الرمال حولها . وقد رفضت أسر قليلة الانتقال وطلبت أن تخصص لها قطع أرض أكبر بسبب عدد أفرادها .

٩ - وبالإضافة الى ذلك ، يستفاد من المعلومات المتاحة للمفوض العام في السنة المستعرضة أن السلطات الاسرائيلية وزعت ٣٠ قطعة أرض في مشاريع اسكانية ، وخلال هذه الفترة ، انتقلت ٣٠١ من أسر اللاجئين قوامها ٨٥٤ ١ شخصاً الى ١٧٤ قطعة أرض في مشاريع اسكانية ، بعد أن قبلت أن تهدم مأويها في المخيمات كشرط مسبق لذلك . وقامت خمس أسر لاجئة أخرى ، تتألف من ٢٣ شخصاً بتسليم مأويها الى السلطات الاسرائيلية وانتقلت للإقامة على خمس قطع أرض ، ولكن مأويها اتحت لثلاث أسر لاجئة أخرى . وقد أجبرت اثنتان من هذه الاسر على هدم مأويهما الأصليين قبل تركهما ، أما الأسرة الثالثة فقدت من خارج المخيم . وانتقلت أربع عشرة أسرة لاجئة أخرى قوامها ١٠١ من الأشخاص الذين كانوا يعيشون خارج المخيمات ، للإقامة على ١٤ قطعة أرض . وبالإضافة الى ذلك ، انتقلت ٧ أسر من اللاجئين قوامها ٤٥ شخصاً الى ٧ وحدات سكنية منجزة تتألف من ٢٢ غرفة قبل هدم مأويها ، وانتقلت خمس أسر أخرى من اللاجئين قوامها ٣٦ شخصاً يعيشون خارج المخيمات الى خمس وحدات سكنية منجزة مكونة من ١٥ غرفة . وخلال هذه الفترة هُدم ما مجموعه ٥١٩ غرفة إيواء من بينها ٢٦٠ غرفة بنتها الوكالة و ١٢ غرفة بنيت بمساعدة من الوكالة و ٢٤٧ غرفة بنيت بدون هذه المساعدة .

١٠ - وكما تبين الأرقام الواردة في الفقرة السابقة ، استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الممارسة المتمثلة في مطالبة أسر اللاجئين بهدم مأويها كشرط مسبق للانتقال إلى مساكن جديدة ، بالرغم من وجود استثناءات قليلة . وقد اعترضت الوكالة على هذه الممارسة بسبب التعقيدات العملية في حالات الأسر الموسعة التي تتقاسم مأوى واحدا ، حين تبقي أسرة الانتقال بينما تكون الأخرى ، الأكبر سنا عادة ، راغبة في البقاء . وليس هذا فحسب ، بل واعترضت أيضا بسبب ظروف الاكتظاظ والحاجة الماسة إلى توفير أماكن لأسر اللاجئين . وقد ناقش المفوض العام هذه المسألة في اجتماع عقده مع رئيس الإدارة المدنية في قطاع غزة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧ وطالب بإعادة النظر في السياسة الإسرائيلية في هذا الخصوص وتخفيفها .

١١ - ويستفاد من المعلومات المتاحة للمفوض العام أن السلطات الإسرائيلية قد خصمت حتى الآن ما مجموعه نحو ٣ ٧٢٤ قطعة أرض في قطاع غزة لمشاريع الإسكان . وقد عمرت ٣ ٥٠٧ من أسر اللاجئين قوامها ٦٧٠ ٢١ شخصا ما مجموعه ٢ ٤٩٦ قطعة أرض ، والبناء جار في ٢٠١ قطعة بينما لا تزال ٩١٠ قطعة خالية و ١٢٧ قطعة عمرتها أسر غير لاجئة . وإضافة إلى ذلك ، انتقلت ٢ ٩٢٧ أسرة لاجئة قوامها ١٨ ٠٥٢ شخصا إلى ٢ ٦٦١ وحدة سكنية منجزة تتألف من ٨٧٤ ٥ غرفة .

١٢ - وما زالت أسر اللاجئين تشتري قطع أرض بأسعار معانة لبناء مساكن في المشاريع التي تقيمها السلطات الإسرائيلية في مناطق بيت لاهيا والنزلة وتل السلطان . ويستمر بناء عمارات سكنية متعددة الطوابق ومؤلفة من شقق في منطقة الشيخ رضوان ، برعاية السلطات الإسرائيلية . وتعرض هذه الشقق للبيع عند الانتهاء من بنائها . وذلك وفق ما ذكر في تقرير السنة الماضية (A/41/564 ، الفقرة ١١) .
